بعد ان ذكر ان الدلالة هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء اخر قال ولما كانت الدلالة
نسبة بين اللفظ والمعنى بل بينهما وبين السامع اعتبرت اضافتها تارة الى اللفظ فتفسر
بذلك وتارة الى المعنى فتفسر بفهم المعنى منه اي انفهامه وتارة الى السامع فتفسر بفهمه
المعنى اي انتقال ذهنه اليه انتهى **قوله** بمعنى ان الدلالة هي كون امر بحيث يفهم منه امر الخ في هذه
العبارة نظر لانه ان اراد بقوله يفهم انه صالح لان يفهم منه كما هو الظاهر من التعبير بالمضارع
فهذه هي الحيثية المفرورة منها وان اراد كونه مفهوما منه ذلك بالفعل فليس هذا هو الدلالة ايضا
على التفسير المذكور اذ هي الفهم نفسه لا حالة زائدة عليه غير ان هذا خفيف وبعد كتبي هذا
رأيت المص بشرح ايساغوجي انه رد الفهم الذي فسرت به الدلالة عند المتقدمين الى الحيثية
تبعا للسعد الدين ونقصه بعد ان ذكر الاعتراض قال وجواب الاعتراض ان الفهم الذي فسر به
دلالة اللفظ فهم مخصوص وهو فهم السامع من ذلك اللفظ لا مطلق فهم السامع ولا شك
ان الفهم من اللفظ يصح وصف اللفظ به كالدلالة ولهذا يقال هذا لفظ مفهوم منه المعنى
ومنفهم منه وهذا بعينه معنى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى غاية ما في الباب ان الدلالة معنى
مفرد يصح اشتقاق لفظ منه يوصف به اللفظ بغير رابط والفهم من كذا معنى مركب لا بد في
وصف اللفظ بمعناه من رابط ذكر معناه التفتازاني في المطول ثم قال لا يقال ليس بمعنى
الحيثية لان الحيثية يتصف معها اللفظ بالدلالة قبل الفهم بخلاف تفسير الدلالة بالفهم
لانا نقول المصدر يتحلل الى ان والفعل بمعنى فهم ان يفهم وهو معنى الحيثية والله اعلم فتامله
انتهى **قلت** ونحو هذا الكلام بعينه في المطول كما ذكر المص وهذا الذي
ذكراه من رجوع الفهم الى الحيثية ان كان تأييدا بانه هو مقصود الاقدمين وانه لا خلاف
فغير مسلم لشهرة النزاع والا لم ترد الاعتراضات ولم يحتج الى الاجوبة ولذلك بنى الشيخ
ابن عرفة الخلاف في دلالة الالتزام على القولين كما سيأتي كيف وقد سلم المص ذلك البنا واستحسنه
وقد ذكر الان ان اللفظ لا يوصف بالدلالة قبل الفهم عند المفسرين بها الا مجازا فاخر كلامه
يعارض اوله اذا اراد الحيثية او لا كما ذكرنا وان كان تأييدا بان الدلالة هي الحيثية فيكفيهما
ان يعتبرها كسائر المتاخرين والله تعالى اعلم **قوله** انما هو بطريق المجاز الخ في هذا الجواب نظر
لان المعترضين المناظر انهم يجعلون اللفظ دالا قبل الفهم وبعده حقيقة بدليل قولهم سواء فهم
او لم يفهم والا بطلت المساواة فحينئذ اما ان يسلم الاولون الدلالة قبل الفهم حقيقة فيبطل
الجواب او يسلم الاخرون عدمها فيبطل الاعتراض والتعريف بالحيثية او يختلفا فيها فلا اعتراض
ولا جواب فتامله **قوله** تعيين امر الخ اي وضعه كالرجل الموضوع للذكر البالغ من الادمي مثلا
ومعنى كونها اختيارية ان للواضع ان يضع اللفظ مثلا لهذا المعنى او لغيره **فان قلت**
هذا ظاهر ان قلنا الاوضاع توقيفية او اصطلاحية ولم تشترط المناسبة بين اللفظ والمعنى
كما هو المشهور واما ان قلنا انها اصطلاحية واشترطت فيها المناسبة كما هو راي عباد الصيمري
فيمكن ان يقال انها ليست باختيارية لان الواضع حينئذ اذا وجد المناسبة وضع والا
لم يكن له ان يضع **قلنا** يصح ان يوجد لفظ يناسبه معنيان فاكثر لا انحصار
الالفاظ بدون المعاني على ما زعم الامام وحينئذ له ان يضع لكل من المعنيين او المعاني

فهو مختار

قف ص وقتال دلالة غير

قف ص فهذه ستة اقسام

فهو مختار في الجملة او تقول معنى الاختيارية ان له ان يضع في الجملة وله ان لا يضع شيئا اصلا
قوله بنفسه اي من غير قرينة عبر بهذا ليدخل المشترك في الوضع الاول وان كان يحتاج
الى قرينة لان القرينة فيه لتعيين الدلالة الحقيقية لانهما معا حيث تزاحمت الاوضاع
عليه لا لتحصيلها بعد ان لم تكن كما هو شأن المجاز **قوله** ان اللفظ عرض الخ انما كان عرضا
لانهم يقولون ان الالفاظ حاصلة عن تقطع الاصوات التي هي الحروف والاصوات اعراض
وتقطعاتها اعراض اخر فاللفظ اذا عرض لانه عبارة عن تقطعات كل منها عرض ثم الالفاظ
كيفيات تعرض للنفس وهي داخلة في الكيفية المحسوسة وهي من مقولة الكيف التي هي
احد اجناس الاعراض على ما تقرر في محله وانما لم يقل اللفظ اعراض لانه راعى الجنس لا يقال
هذا يستلزم التركيب في الاعراض ضرورة تضمن اللفظ الواحد اياها لانا نقول هو يتضمنها
على سبيل التتابع في الوجود بحيث لا ياتي واحد حتى يذهب الذي قبله لا على الاجتماع وهو ظاهر
قوله جميع الالفاظ الخ اي مستعملها ومهملها فتخرج الوضعية وعلى العموم في القسمين
ايضا فتخرج الطبيعية لان الوضعية مختصة بالمستعمل ولان الطبيعية لا تعم الالفاظ بالمشاهدة
قوله فهذه ستة الخ انما اتى بالفذلكة مع علمها ليفصل بان المعتبر هي اللفظية الوضعية
وانما اعتبرت هي فقط لانضباطها اي بخلاف العقلية لتفاوت العقول في الذكاء والبلادة
واختلاف مداركها في افكارها ولتناقض بعض العقلاء بعضا في مقتضى افكارهم وبخلاف
الطبيعية لاختلاف الطبائع ضرورة ولعموم فايدتها اي الوضعية في العقليات لدلالتها على
الموجود والمعدوم بخلاف الاشارات ونحوها وفي التعلم والتعليم ايضا لكونها افيد كما تقدم
واسهل لموافقتها للامر الطبيعي اذ هي كيفيات تعرض للنفس الضروري وهذا شرح لكلام المص
قال السعد لما احتاجوا في افادة المعاني الى علامة تفي بالمعدومات والمعقولات وتخف مؤنتها
وضعوا الالفاظ الحاصلة من تقطع الاصوات وللقصد الى ابقائها واعلام الغائبين بها لتعم
الفائدة وتتم العائدة وضعوا اشكال الكتابة دالة على الالفاظ فصار للشيء وجود في الاعيان
ووجود في الاذهان ووجود في العبارة ووجود في الكتابة والاولان حقيقيان والاخيران
مجازيان والكتابة دلالة على العبارة يختلف فيها الدال والمدلول بحسب الاوضاع وللعبارة
دلالة وضعية على الصورة الذهنية يختلف فيها الدال دون المدلول وللصورة الذهنية (خ لنقلية)
دلالة ذاتية على ما في الاعيان لا يختلف فيها الدال ولا المدلول ولما كثر الاحتياج الى التفهيم
بالعبارة واستمر ذلك حتى كان المتفكر يناجي نفسه بالفاظ متخيلة جعلوا مبحث الالفاظ
من حيث انها تدل على المعاني لا من حيث انها جواهر او اعراض موجودة او معدومة الى غير ذلك
من المعاني بابا من المنطق ولذا قدمه على ابواب المعاني انتهى **قلت** ولهذا قدمها المص
ايضا وقدم الدلالة عليه لانها اصل له من حيث انه دال اذ هو مشتق منها وهو ظاهر
تنبيهات الاول علم ان اللفظ هو آلة لاحضار المعنى
في ذهن السامع فاذا تكلم باللفظ متكلم يريد افهام معناه فقد دل المتكلم بذلك اللفظ
لانه هو الدال حقيقة واللفظ انما هو آلة وواسطة كما ان الضارب بالسيف هو الضارب
والسيف واسطة واذا سمع لفظ وفهم معناه ونظرنا الى اللفظ من حيث هو دال سواء

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)